مقترحات أصوات نساء حول تعديل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

حتى يكون مراعيا للنوع الاجتماعي

ASWAT NISSA

تعمل أصوات نساء منذ نشأتها على مناهضة جميع أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي و نشر ثقافة المساواة بين النساء و الرجال و جميع فئات المجتمع وعلى تشجيع المشاركة النسائية في الحياة العامة و دعم قدرات النساء القيادية والدعوة إلى دمج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة.

و في إطار الدعوة التي قدمتها لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية لمنظمات المجتمع المدني الراغبة في إبداء الرأي وتقديم مقترحاتها بخصوص تعديلات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وفقا لأحكام الفصل 81 من النظام الداخلي للمجلس.

تقدمت أصوات نساء في 17 فيفري 2020 بجملة من المقترحات من أجل جعل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب مراعيا للنوع الاجتماعي و ذلك إيمانا منها بأهمية إدراج هذه المقاربة في كل هياكل وأعمال السلطة التشريعية من أجل تحقيق المساواة و التنمية والعدالة الاجتماعية . تنقسم المقترحات إلى محورين و هما:

- 1- تنقيح فصول النظام الداخلي
- 2- إضافة فصول للنظام الداخلي

تنقيح فصول النظام الداخلي

المناصب داخل المجلس

الفصل 11 (3): إضافة ما هو بين قوسين: "وفي صورة تساوي الأصوات يرجح المترشح الأكبر سنا، فإن انتفى فارق السن (ترجح المترشحة، فإن لم تكن هناك مترشحة) يتم اللجوء إلى القرعة لتحديد الفائز".

في صورة تساوي الأصوات يكون المعيار في الترجيح هو السن غير أنه في حالة انتفاء فارق السن يقع المرور إلى القرعة وهنا ينتفي المعيار في الترجيح تماما. نقترح عوض المرور مباشرة إلى القرعة إدراج معيار ثان قبل الوصول إلى القرعة لدعم حضور النساء في المناصب القيادية ·

الفصل 12: إضافة "وبغض النظر عن الرئيس يجب أن يكون أحد نائبي الرئيس المرأة".

المهام النيابية

- الفصل 163: إضافة ما هو بين قوسين: "يبت المكتب في تعيين من يمثل المجلس في الهيئات والمجالس الوطنية والعربية والدولية مع الحرص على إشراك أعضاء من مختلف الكتل بما يعكس حجمها (ومن الجنسين بما يعكس تمثيليتهما داخل المجلس)".

تضمن هذه الإضافة أن ينال النساء نصيب متناسب مع حجمهن العددي داخل المجلس من المهام النيابية ·

إضافة فصول للنظام الداخلي

إحداث لجان

اقتراح عام: تعويض تسمية "لجان قارة" بـ "لجان تشريعية" و "لجان خاصة بـ "لجان رقابية ".

ينبع هذا المقترح من كون تسمية اللجان الحالية غير متجانسة فتصنيفها إلى لجان قارة ولجان أخرى تنعت بخاصة يوحي بكون هذه اللجان الخاصة هي غير قارة والحال أنها لجان قارة أيضا فالفرق الحقيقي بين هذين الصنفين هو أن الصنف الأول من اللجان يحتوي على اللجان ذات الوظيفة التشريعية في حين يضم الصنف الثاني اللجان ذات الطبيعة الرقابية وتماشيا مع طبيعتها يكون من المتجه تقسيمها إلى لجان تشريعية ولجان رقابية عوضا عن لجان قارة ولجان خاصة.

احداث لجنة المساواة ضمن اللجان القارة (التشريعية).

تحتوي العديد من البرلمانات في العالم على لجنة تدعى لجنة المساواة ونؤكد هنا على ضرورة أن تكون وظيفتها تشريعية أي أن تدخل ضمن التصنيف الحالي ضمن اللجان القارة وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن دراسة مشاريع القوانين المعروضة على المجلس من زاوية مبدأ المساواة كما يمكنها على غرار اللجان الشبيهة بها في برلمانات عديدة في العالم دعم عمل لجان أخرى والتعاون معها من أجل أخذ مقاربة النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في مجالات اختصاصها المختلفة. وينصح بأن يتم عرض جميع مشاريع القوانين عليها ما عدا تلك التي لا تمت بأي صلة بصفة واضحة لمجال اختصاصها.

الإبقاء على لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين ضمن اللجان الخاصة (الرقابية).

لا يتعارض احداث لجنة المساواة مع الابقاء على لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين بل إنه يدعمه نظرا إلى أن اقتراحنا ينبع من تصور للجنة المساواة باعتبارها لجنة تشريعية تمرّ عبرها مشاريع القوانين ليقع نقاشها من منظور مبدأ المساواة على عكس لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين التي تقوم حاليا بمهمتها كلجنة رقابية. وبهذا يضحي لدينا لجنتان متكاملتين إحداهما تشريعية والأخرى رقابية. ويبدو هذا الرأي في نظرنا أوجه من مجرد تعويض لجنة شؤون المرأة بلجنة المساواة سواء مع المحافظة على طبيعتها الحالية أو مع تغييرها.

تركيبة اللجان

التنصيص على أن يراعى في تركيبة اللجان مبدأ التناسب بين عدد النائبات داخل كل لجنة والعدد الجملي للنساء داخل المجلس.

الهياكل داخل المجلس

إنشاء جهاز فني مختص في توفير المعلومات المتخصصة والإحصائيات المبوبة وفقا لمعيار النوع الاجتماعي وتقديم المقترحات المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي داخل المجلس وفي التشريعات.

لدعم نقاشات اللجان والمجلس وتمكينه من أخذ قرارات واعية ومستندة إلى معلومات دقيقة لا إلى مسائل انطباعية وإيديولوجية نقترح إنشاء جهاز فني

مختص في توفير المعلومات المتخصصة والإحصائيات المبوبة وفقا لمعيار النوع الاجتماعي وتقديم المقترحات المتعلقة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي داخل المجلس وفي التشريعات. ومن التجارب التي يمكن الاستئناس بها في هذا المجال تجربة برلمان كوستاريكا الذي أحدث داخله وحدة مختصة وبرلمان المكسيك الذي يتعاون في هذا المجال لتوفير المعلومة العلمية مع مركز مختص موضوع على ذمته.

مأسسة آلية تلقي ومتابعة الشكاوي المتعلقة بالتحرش داخل المجلس تكون مستقلة عن التمثيلية السياسية.

الثقافة البرلمانية

مأسسة نظام تدقيق داخلي دوري لقياس قدرة مجلس نواب الشعب على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

يمكن هذا التدقيق من قياس قدرة البرلمان على إيجاد هياكل وآليات عمل قادرة على إدراج مقاربة النوع الاجتماعي وفي مرحلة لاحقة من قياس أدائها واقتراح تطويرها إن لزم الأمر. ويجدر أن تكون هذه العملية دورية ومتواصلة. ومن المتجه أن يتم القيام بها من قبل هيكل مستقل مختص يوفر له المجلس إمكانية النفاذ والتسهيلات اللازمة للقيام بعمله. ومن التجارب التي يمكن الاستئناس بها في هذا المجال تجربة البرلمان الرواندي.

التنصيص على إعداد مدونة سلوك تأخذ بمقاربة النوع الاجتماعي متوجهة للنواب والموظفين بالمجلس والمتعاملين معه.

من المهم الاعتراف بوجود تجاوزات في هذا المجال والتأكيد على إرادة تجاوزها عبر إصدار مدونة السلوك المشار إليها. ولا تكون هذه المدونة خاصة بالنوع الاجتماعي بل إنها مدونة سلوك عامة تأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى.

مأسسة تكوين النواب وموظفي المجلس في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.

من خلال الدراسة التي أنجزتها أصوات نساء تبين أن العديد من النواب و موظفي المجلس لديهم فهومات مغلوطة أو غير دقيقة عن مقاربة النوع الاجتماعي ولإرساء ثقافة برلمانية مشجعة لإدراج هذه المقاربة ضمن العمل البرلماني من الضروري إجراء دورات تكوينية في هذا المجال تكون دورية وتطال جميع النواب وجميع الموظفين بالمجلس.

التشجيع على إحداث مجموعة برلمانية نسائية داخل المجلس.

المجموعات البرلمانية النسائية هي مجموعات تنسيق عابرة للأحزاب والكتل تشارك فيها البرلمانيات على أساس طوعي. هذه المجموعات سمحت للنساء أن تتجاوز الانقسامات الحزبية وتدافع عن اهتماماتها المشتركة وتشكل إطارا للسماح بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

يمكن جمع هذه المقترحات المتعلقة بالثقافة البرلمانية ضمن فصل واحد نقترح صياغته كالآتى: كما يمكن إفراد فصل خاص بكل مقترح من هذه المقترحات تكون صياغة ما تعلق منها بالتكوين في مجال النوع الاجتماعي وإحداث مجموعة برلمانية استحثاثية في حين تكون صياغة ما تعلق منها بنظام التدقيق وإعداد مدونة السلوك في رأينا إلزامية.